

المدعي عليه سيما وان لا ينافيها دعوى وان يكون كل من
المدعي والمدعي عليه كافا وان يكون ملتزما للاضرار
وكان اكل دعوى **قوله** على المزاج هو المقتضى بخلاف
المدان لانه لا يحوط **قوله** على ما مضى بخلاف ما مضى
في اثبات الايمان فلا يثبت وارثه بل يثبت ان لا يستحق
احد بيمين غيره شيئا بخلاف ما لو مات بعد تمام الايمان
وبخلاف ما لو مات شاهدا ثم ماتت كل شرها واذ كل
شاهد مستقلة وبخلاف ما لو جن المدعي عليه او مات في
اثبات الايمان فانه يثبت هو وارثه لان هذه ايمان تفي
وتفيد بنفسها ولا تنوق على حكم قاضي **قوله** فانه
يزال ويغيره اي او مات ووي غيره **قوله** وجب
استيذانها اي الايمان ونوزع على الورثة بحسب الارث
ويجبر المنكسر فقام ومنه تخلق للام ثلاثة عشر ضا
وذا والبيت الثاني كذلك وكذا في كل القول ويجلف
شروط بيت ائمال خمسين يمينا لا يقدر ما يخصه ولو كل
احد الورثة او غاب حلق الا خمسين يمينا واخذ حصته
قوله استحق الدية اي حالة خلطة على القاتل في العمد
ولا يجب ثوب لانها حجة ضعيفة وموجلة مغلظة
على الهاكلة في شبه العمد وتخفة عليهم في الخط **قوله**
واذا حلف المدعي لوقال المستحق كان اوي وان لم يشهد
السيد والوارث والصد المكاتب في عبده ولا يعاد لو عجز بنفسه
بها

بها والمرتب حيث يرت بان ارتد بعد الجرح والمسلم والكافر
والعدل والفاسق ويدخل بالوادعي المادوت له بفشل عبده
التجارة فان الذي يقسم السيد للمعد فتامل **قوله** في قطع
طرف اي ولا في ازالة معنى ولا في الاموال والاقوال فيها من المدعي
عليه يمينه وهي خمسون يمينا في الداموت الاقوال ومرت
لوارث له ينصب القاضي من يدعي عليه من ينسب اليه القتل
ويجوز فان نكل حبس الى ان يتر او يجلف **قوله** في جلف
خمسين يمينا اي على المفتد خلافا للملحقين حتى لو
نقد المدعي عليه خلق كل منهم خمسين يمينا ولا توزع
عليهم على الاظهر بخلاف تعدد المدعي والفرق ان كل
واحد من المدعي عليهم ينوع عن نفسه القتل كما ينفع من
انفرد وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبت له الوالد
لوانه بل يثبت بعض الارث فيكون بقدر الحصة **قوله**
على قاتل النفس اي ولو صبيا وجنونا ويغير عنها وليها
بغير الصوم ولو صام الصبي اجراه وعبد او يترك بالصوم
ومباشرة ومثليا كشاهد زور مثلا او غيره يترك السر
وطرف بربعد وانا ومنفرد او دخل فيه اية المسلم والذي
والخسني ونفسه وعبد نفسه ومالك كان القاتل مستعدا
فكل كل من الشرك كناية على المعتمد **قوله** الحرمه اي على القاتل
ولو عبده ونفسه وجنينا ولا كفارة في قتل اراه وفي جرم يمين
لان الحرمه لجن المسلمين ولا في قتل باع وصائل ومرتب
وان محض نفي المساوي له وحرني ومقتضى حسنه